PAPER DETAILS

TITLE: YAZMA NUSHALARINDAKI FARKLIKLAR VE HADIS METINLERI ÜZERINDEKI

ETKISI:"EBU DAVUD'UN SUNENI ÖRNEGI"

AUTHORS: Yousef JIJEH

PAGES: 294-312

ORIGINAL PDF URL: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/2677771

Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi (ASEAD)
Eurasian Journal of Researches in Social and Economics (EJRSE)
ISSN:2148-9963 **www.asead.com**

YAZMA NUSHALARINDAKİ FARKLIKLAR VE HADİS METİNLERİ ÜZERİNDEKİ ETKİSİ:"EBU DAVUD'UN SUNENİ ÖRNEĞİ"

Yousef JIJEH[1]

ÖZET

Ebu Davud'un *Sünen* adlı kitabı, alimler nezdinde yüksek bir değer kazanmıştır.ve o altı temel hadis kitabının üçüncüsüdür. İbn Tabarzad'ın Sünen nüshası gibi Ebu Davud'un Süneninin bazı nüshaları da ilim dünyasında önem arz etmektedir. Çünkü Irakî ve İbn Hacer gibi bu nüshayı okumuşlar ve not almışlar. O nüsha alimlerin kabul ettiğine göre Ebu Davud'dan Lülüî'nin rivayetidir. Önceden Mağrip ülkesinde Ebu Ali el-Gassâni el-Ciyâni'nin nüshası vardı. Fakat o diğer bir rivayet silsilesinin kolları olan İbn Dase, İbn Arabi ve er-Remlî'nin rivayet tarikidir. Fakat farklı nedenlerden dolayı bu nüshalarda pek çok farklılığın olması gayet doğaldır. Mesela el-Lü'lüî'nin hazır bulunduğu hadis rivayetinde İbn Dase'nin olmaması bu farklılıklardandır. Bunun tam tersi durumda olmuştur. Yine Sünen rivayetlerindeki " يتقفرون ويتقفرون ويتقعرون" lafızlarda ve benzerlerinde olduğu gibi kelime benzerlikleri de bundan dolayıdır. Aynı şekilde hadis rivayetlerini yazan nasihlerin yazılarında da kitap bablarının sıralanışında aynı farklılıklar bulunmaktadır. Bu çalışma bu farklılıkları, nedenlerini ve etkilerini gösterecektir.

Anahtar Kelimeler: Hadis, İmam Ebu Davud, Es- sünen Kitabı, Nüsha, ihtilaflar.

THE DIFFERENCE IN MODERN VERSIONS AND THEIR IMPACT ON THE TEXTS (SUNAN ABU DAWUD AS A MODEL)

ABSTRACT

Abu Dawud's Sunan has received great attention among scholars. It is the third of the six fundamentals and the richest in terms of jurisprudence. Some copies of it have attracted marked attention, such as the copy of Ibn Tabarzad, where a lot of scholars have read it, like Al-Iraqi, Ibn Hajar, and others. It is accredited by the narration of Lului as well as the copy of Al-Jiani in the Moroccan countries. However, the latter was from the path of Ibn Dasa, Ibn Al-Arabi, and Al-Ramli. It is natural that there are some differences between these copies for several reasons, including that what Al-Lului attended, for example, was not attended by Ibn Dassa and vice versa, the similarity of the words in the drawing, scribes' delusions, and the work of the scribe in arranging the chapters of the book, etc. This research reveals these variations, their impacts, and their causes.

Keywords: Prophetic tradition, Imam Abu Dawud, Sunan book, Copies, Differences.

[1] طالب دكتوراه علوم إسلامية في جامعة مرمرة، ORCID: 0000-0003-2448-7223, talblilm.elezheri.1991@gmail.com
Araştırma Makalesi/Research Article, Geliş Tarihi/Received: 29/09/2022–Kabul Tarihi/Accepted: 14/10/2022

اختلاف النُّسخ الحديثية وأثرها على المتون "سُنن أبي داود أُنموذجًا"

الملخص

لقد حظي كتاب السنن لأبي داود بعناية فائقة بين العلماء، ولا غرْوَ فهو ثالث الأصول الستة، وأغناها من حيث الفقه، وإن بعض نسخ سنن أبي داود نالت من الاعتناء ما لم ينله غيرها كنسخة ابن طبرزد، إذ ما من عالم كبير إلا وقرأ تلك النسخة بعينها، وعليها خطوطهم وسماعاتهم، كالعراقي وابن حجر وغيرهم، وهي معتمد العلماء من رواية اللؤلؤي عن أبي داود، ومِن قبلِها في بلاد المغرب نسخةُ أبي علي الغساني الجياني لكنها من طريقٍ آخر هو طريق ابن داسه وابن الأعرابي والرملي عن أبي داود، لكن من الطبيعي أن يكون بين هذه النسخ بعض المغايرات لأسباب عدة، منها أن ما حضره اللؤلؤي مثلاً لم يحضره ابن داسه والعكس صحيح، ومنها تشابه اللفظة في الرسم، كمثل: يتقفرون ويتفقرون ويتقعرون، وما شابه ذلك، ومنها سبْق وهمِ بعض النساخ، ومنها عمل يد الناسخ في ترتيب أبواب الكتاب إلى غير ذلك، وإن هذا البحث ليجلّي بفضل الله هذه المغايرات وأثرَها وأسبابَها.

الكلمات المفتاحية: الحديث الشريف، الإمام أبو داود، كتاب السُّنن، النُّسخ، الاختلافات.

المقدمة

يُثير المستشرقون وغيرُهم شبهات كثيرة حول وصول الحديث الشريف إلينا سليمًا صحيحًا كما قاله النبيُّ صلى الله عليه وسلم، فيدَّعون تحرُّفَه، وتصرُّف الرواة فيه، لذا جاء هذا البحث لتفنيد هذه الشبهة في أحد كتب الحديث وهو (سنن أبي داود)، وإظهار بطلانها، بل الواقع المؤيَّد بالدليل هو عكسها، كما يهدف إلى معرفةُ نسخ (سنن) أبي داود المعتمدة، وأسبابِ وجود بعض الأحاديث في شرح من شروح (سنن) أبي داود وعدمِ وجوده في شرح آخر، فكان لابدَّ من معرفة ما هو معتمَد الشرّاح من روايات السنن، كما يسلط الضوء على نسخة ابنِ طبرزد التي تميزت بالضبط والإتقان الذي قلَّ نظيره، ونستطيع تشبيهها بالنسخة اليونينية من البخاري، بل هي سابقة عليها في الزمن، فكان لا بدّ من الإشارة إلى مكنوناتها، وفوائدها، بل وينبغي دراستها دراسة وافية تعطيها حقَّها. ولما كان بعض الناس يظنُّ أن اختلاف النسخ علامة على الضعف، -وليس الواقع كذلك- كان من أهمِّ الأهداف: بيانُ أن اختلاف النسخ علامةٌ على قوتها وضبطها، -في كثير من الصور-، وأن كل نسخة بمثابة رواية مستقلّة.

الدراسات السابقة:

لقد كُتب عن الإمام أبي داود وعن منهجه في سننه، بأكثر من لغة، فمن ذلك:

1- ما كتبه الدكتور محمد دينش أوغلو، باللغة التركية.

2- (المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود)، وهي من إعداد: محمد صبران أفندي الأندونيسي، جامعة أم القرى، وهي رسالة ماجستير.

3- (أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث)، رسالة ماجستير، تأليف: معوض العوفي، جامعة أم القرى أيضًا.

4- (سنن أبي داود في الدراسات المغربية رواية ودراية)، إعداد: إدريس خرشفي، جامعة محمد الخامس.

لكن بعد البحث الطويل لم أعثر على بحث مكتوب بخصوص روايات ونسخ سنن أبي داود والمغايرات التي بينها، وأثرها في والمتون، مُطْلَقًا، فيكون هذا أول بحث في هذا المجال.

1. التعريف بنسخ أبي داود المعتمدة

1.1. تعريف النسخ

المقصود بقولنا: نسخة فلان: أي: سنن أبي داود بخط فلان مثل: نسخة ابن حجر، أو بخط تلميذه وقرئت عليه، واشتهرت وعرفت به مثل: نسخة ابن طبرزد.

1.2. أنواع النُّسخ

لا سبيل لحصر النسخ الحديثية إذ كلُّ عالمٍ وحافظ من حفّاظ السنة النبوية كانت أوائلُ محفوظاتهم الكتبُ الستةُ، وكانوا ينسخون بأيديهم، فالنووي في شرحه (الإيجاز) كانت نسخته من (السنن) بخطه[2]، والعلامة عبد الغني النابلسي كان قد استكتب نسخةً لنفسه. وهي من جملة النسَخ التي اعتمدها الشيخ محمد عوامة.

وفي كتب العلماء كالمزّي نجده يقول: "وراجعت الأصول الصحيحة القديمة لسنن أبي داود"[3].

وبعضهم يقول: "وقد رجعت إلى نسخ كثيرة صحيحة"[4]، وقولَهم: "هذه اللفظة في أربعة أصول صحيحة بدون واو"[5]. مع أنه أثبت الواو من النسخ الباقية، فكم هي؟ ونُسَخ مَن هي حتى ترجَّح عنده إثبات الواو؟!! وقد صرح بعض العلماء بمقابلته نسختَه على أكثرَ من عشْر نسَخ، وقد اعتمد بعض الشراح كالعظيم آبادي على إحدى عشرة نسخة[6]، والسهارنفوري على سبع عشرة نسخة[7].

وقال ابن حجر في ترجمة أبي رمثة الصحابي رضي الله عنه: "قلت: وقفت على عدة نسخ من (سنن) أبي داود إحداها بخط الخطيب، وأخرى بخط أبي الفضل بن طاهر، وأخرى من طريق بن الأعرابي ومن طريق بن أبي ذئب[8] ومن طريق الرملي كلُّها متفقة في سياقها عن أبي رمثة هكذا براءٍ ثم ميم ثم ثاء مثلَّثة"[9]. ثم ذكر أنه لم يجد من سماه أبا ريمة إلا في هذا الكتاب.

فحصرُ النسَخ خارج المقدور؛ لذلك، ولتكون حدودُ البحث واضحةً فقد اعتمدتُ نسخة (سنن) أبي داود التي بتحقيق الشيخ محمد عوامة الذي اعتمد على ثمانية نسَخ، وأضفت إليها النسخة التي أخذت عن نسخة أبي علي الغساني الجياني، ونسخة ابن فرتبيب، بالإضافة لمغايرات (تحفة الأشراف)، وسأعرّف بهذه النسخ بما يفي بالمقصود مختصِرًا، وهي:

1.2.1. نسخة ابن حجر

رمزها: ص، ونسخته تامَّة، وهي الأصل المعتمد للشيخ محمد عوامة في التحقيق.

كتبها بيده في مرحلة شبابه وبقيَت عنده حتى وفاته، وهو قد وقف على عدد من نسخ السنن، وإحداها بخط الخطيب البغدادي ـ ونسخةُ الخطيب تمثِّل روايةَ ابن العبد التي نسخَت عنها أوّلاً ثم قوبلت على رواية اللؤلؤي ـ وأخرى بخط ابن طاهر المقدسي الذي يروي عن التستري عن الهاشمي عن اللؤلؤي، وعنده من النسخ من طريق ابن الأعرابي والرملي وابن داسه، وهذه هي الروايات الخمسة المشهورة للسنن.

وقد اعتمد روايةَ اللؤلؤي وذكر مغايراتِ الروايات الأربعة المذكورة، إلا أن ذِكره لمغايرات الرملي قليلةٌ، ولم يرمز له برمز. وقد ذكَر على الأوراق الأولى أسانيدَه بالروايات الخمسة[10].

2.2.1. نسخة ابن طَبَرْزَدْ

رمزها: ح، وهي التي قرأها العلماء مرارًا وعليها خطوطهم.

---

[2] يحيى بن شرف النووي، *الإيجاز*، مح. مشهور آل سلمان، (عمّان: الدار الأثرية، 2007م)، 38 في مقدمة المحقق.

[3] يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*، مح. عبد الصمد شرف الدين، (الرياض: الدار القيّمة، 1983م)، 113/13.

[4] سليمان بن الأشعث أبو داود، *السنن*، مح. محمد عوامة، (المدينة المنورة: دار اليسر، 2010 م)، 89 في المقدمة.

[5] أبو داود، *السُّنن*، 23 في مقدمة المحقق.

[6] محمد شمس الحق العظيم آبادي، *عون المعبود*، مح. عبد الرحمن محمد، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1968م)، 205/14-206.

[7] خليل أحمد السهارنفوري، *بذل المجهود*، مح. تقي الدين الندوي، (الهند: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي، 2006م)، 126/1.

[8] هذا تحريف، ولعل صوابها: عن ابن داسه، وبذلك تكتمل طرق (السنن) الخمسة المشهورة.

[9] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، 107/12.

[10] ينظر: أبو داود، *السنن*، 28/1-44 في مقدمة المحقق محمد عوامة.

وقد قرئت هذه النسخة على عمر بن طبرزد بحضور أحمد بن صلاح الدين الأيوبي وأولاده، وعليها وقفيّة أحمد بن صلاح الدين الأيوبي. وقرئت في الجامع الأزهر، وجامع الأقمر، وجامع المزّة بدمشق بحضور كثير من العلماء، وخطها واضح.

وهي بخط الملك أحمد بن صلاح الدين الأيوبي تلميذ ابنِ طبرزد، وهي مقابَلةٌ بنسخة الخطيب البغدادي الأصلية، وقد نسخَت في بداية القرن السابع أو نهاية السادس، وهي منسوخة في دمشق، ثم نُقلت إلى حلب، وقرئت فيها على ابن علوان الأسدي، ثم إلى القاهرة فأقرئت بالجامع الأزهر، قرأها ابن خطيب المزة، وأبو الفتح السبكي، والجمال الزيلعي، ثم عادت لدمشق مرّة أخرى، ثم إلى القاهرة مرّة ثانية، وفي هذه المرّة قرأها الأئمة كالبلقيني، والعراقي لنفسِه، ويقرؤها عليه غيره، وابن حجر لنفسه وقارئًا ومقروءًا عليه، والبقاعي، وغيرهم ثم انتقلت إلى الإحساء.

وممن وجدت ذكره في السماعات التي على حواشيها أيضًا الإمام القسطلاني (ت 923هـ) رحمه الله[11].

وسنده عال جدًّا فبينه وبين الخطيب البغدادي رجلان في طبقة واحدة.

روى نصف السنن عن أبي الفتح الدومي[12]، عن الخطيب، عن الهاشمي[13]، عن اللؤلؤي، والنصف الآخر عن أبي البدر الكرخي[14]، عن الخطيب، به. وهو سماع ملفَّق ضبطه الحافظ العراقي بأبيات. وله إسناد إلى ابن داسه، بينه وبينه ثلاثة رجال. وقد أثبتَ الملكُ المحسِن مغايراتِ ابنِ داسه مع رواية اللؤلؤي[15].

3.2.1. نسخة الشيخ إلياس الكردي[16]

رمزها: ك، وهذه النسخة تقارب نسخةَ ابنِ طبرزد في دقة الرسم والضبط، وكأنها مأخوذة عنها، وهي متأخرة جدًّا في النَّسْخ، ومقابلةٌ بأصول كثيرة صحيحة، والناسخ دقيق جدًّا وملتزمٌ بما في الأصل، ويرجِّح محمد عوامة أن هذه النسخة تلتقي مباشرة أو بواسطة بأصل الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي (ت 1134هـ)، والشيخ البصري تلتقي نسخُتُه بأصل نسخة ابن طبرزد المتقنة، وقد استخرج البصري من (تحفة الأشراف) ما عند المزّي من أحاديثَ وأسانيدَ زائدةٍ على رواية اللؤلؤي فألحقَها على الحواشي، ونقلَها عنه صاحب هذه النسخة، وأثبتَها الشيخُ محمد عوامة كلَّها، وفي حواشي النسخ فوائدُ أخرى من شرحٍ وأحكام على الأحاديث، وغير ذلك[17].

---

[11] اللوحة (305).

[12] هو: الشيخ أبو الفتح، مفلح بن أحمد الدومي، ثم البغدادي الوراق، تلميذ الخطيب، وهو صحيح السماع، وقال ابن السمعاني: كتبت عنه الكثير، وكان شيخًا لا بأس به. ولد سنة 457هـ، وتوفي سنة 537هـ. ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م)، 165/20. محمد بن أحمد الذهبي، *تاريخ الإسلام*، مح. بشار عوّاد، (بيروت: دار الغرب، 2003م) 679/11. محمد بن عبد الغني ابن نقطة، *إكمال الإكمال*، مح. عبد القيوم عبد رب النبي، (مكة: جامعة أم القرى، 1410هـ)، 612/2.

[13] هو: القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي أبو عمر البصري. راوية (السنن) لأبي داود عن محمد بن أحمد اللؤلؤي البصري، حدث عنه الخطيب البغدادي، وأبو علي بن أحمد التستري. وكان ثقة أمينًا ولي القضاء بالبصرة، ولد سنة 322هـ، وتوفي سنة 414هـ. ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، مح. بشار عواد، (بيروت: دار الغرب، 2002م)، 12/446-447، محمد بن عبد الغني ابن نقطة، *التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد*، مح. كمال الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م)، 428-429.

[14] هو: إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي، الفقيه الشافعي، تلميذ الخطيب، كان ثقة صالحًا صحيح السماع، ولد سنة 450 هـ، وتوفي سنة 539 هـ. ينظر: ابن نقطة، *التقييد*، 192. الذهبي، *السير*، 79/20.

[15] ينظر: أبو داود، *السنن*، 1/45-68.

[16] هو: إلياس بن إبراهيم بن داود، الكوراني، نزيل دمشق، الشافعي الصوفي، ولد سنة 1047هـ، تلميذ مصطفى البغدادي ابن الغراب، وتاج العارفين البغدادي ونجم الدين الفرضي وغيرهم. كان عابدًا زاهدًا، ومن مُصنفاته: (حاشية على شرح الاستعارات)، (شرح على شرح العقائد النسفية)، (الجلال الدواني)، وكتاباته لا يمكن إحصاؤها، توفي سنة 1138هـ. يُنظر: محمد خليل الحسيني، *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*، (بيروت: دار البشائر، 1988م)، 1/272-273. خير الدين بن محمود الزركلي، *الأعلام*، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)، 8/2.

[17] ينظر: أبو داود، *السنن*، 1/69-72.

4.2.1. نسخة العلامة الشيخ عبد الغني النابلسي[18]

رمزها: ع، وهي نسخةٌ فيها جهد وإتقان، قابلَها العلامة النابلسي، وضبطَها من أولها إلى آخرها، وكانت مقابلتُها في بعض الأجزاء على أكثر من عشر نسَخ، وفي بعضها أقلّ من ذلك، وهذه النسَخ التي قابل بها نسختَه عليها سماعات من مشايخَ معتبَرين، وحواشي هذه النسخة زاخرةٌ بالفوائد من إثبات المغايرات، وضبط الكلمات تمام الضبط، وتفسير الغريب، وكأن الشيخ النابلسي أفرغَ حاشيةَ الإمام المنذري التي كتبها على (تهذيب السنن) على حواشي نسخته، وهي من رواية اللؤلؤي.

وهذه هي النسخ الأربعة التامة المعتمدة اعتمادًا أصليًّا. ويلاحظ أن عدد أحاديث هذه النسخ التامة متماثل تمامًا وهو 5232 حديثًا[19].

5.2.1. نسخة الإسكندرية

رمزها: س، وهي لمالكها وناسخِها وسامعها يوسف بن محمد بن خلف الحنفي المهري، تلميذِ الإمام شرف الدين الدمياطي، فرغ من نسخها سنة 675هـ، نسخَها في القاهرة، ثم نقلت إلى دمشق ثم قرئت في المسجد النبوي، ثم نقلت إلى الاسكندرية.

وقد قرئت على الشيخين ابنِ الصيقل الموصوف بـ: (مسند الوقت)، وابن خطيب المزة، وكلاهما ممن سمع من ابن طبرزد. ثم وقفها الشيخ كريم الدين العطار الدمشقي على العلامة مجدد القرن الحادي عشر الملا إبراهيم الكوراني المتوفى سنة 1101هـ.

ومن أهم فوائدها: ما فيها من نُقولٍ عن نسخة ابن ناصر السلامي، وهو من تلامذة الخطيب وأحد شيوخ ابن الجوزي، وغالبُها تصحيحٌ على نسخة الخطيب. وكذلك فيها مغايرات نسخة التستري ويرمز لها بحرف ت[20].

6.2.1. نسخة الشيخ إبراهيم الكوراني

رمزها: ب، وصاحبها: (سيد المحدّثين في عصره: إبراهيم بن حسن الكوراني)، "الشهرزوري الشهراني ـ الكردي، الإمام المجتهد ـ الشافعي، نزيل المدينة المنورة الشيخ الإمام العالم العلامة خاتم المحققين، عمدة المسنِدين، العارف بالله تعالى، صاحب المؤلفات العديدة، الصوفي النقشبندي، المحقق المدقق الأثري، المسند النسَّابة، أبو الوقت برهان الدين، ولد في شوال سنة خمس وعشرين وألف، ومؤلَّفاته تنوف عن المئة، وكان جبلاً من جبال العلم بحرًا من بحور العرفان، توفي سنة إحدى ومئة وألف، ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى"[21].

استكتب لنفسه نسخة عن أصل أبي الفتح المراغي ـ قرينِ ابن حجر ـ وقابلها به وصحَّحها، والمراغيُّ كان نسخَها عن أصل ابن أبي الصيف. صاحبُ الأصل هو محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليمني 609هـ.

وهذه النسخة فرعٌ عنها، وهي تمثِّل النصفَ الأول من السنن فقط، برواية الرواة الأربعة المشاهير فقط: اللؤلؤي، وابن داسه، وابن الأعرابي، والرملي، بأسانيد ابن الصيفي إليهم.

قوبلَت على عدَّة نسَخ، وفيها قول الناسخ: (وفي أربع نسَخ صحيحةٍ بلا واو).

فيها سبعة عشر إسنادًا بالسنن من غير طريق ابن طبرزد.

---

18 هو: عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، الفقيه الحنفي، الدمشقي، ولد في دمشق سنة 1050هـ، وتوفي فيها سنة 1143هـ، من شيوخه: الشيخ عليّ الشبراملِّسي، ومن تلاميذه الشيخ مصطفى البكري، ومن أشهر مؤلفاته: (ذخائر المواريث). يُنظر: الحسيني، *سلك الدرر*، 3/30-38. الزركلي، *الأعلام*، 4/32-33.

19 يُنظر: أبو داود، *السنن*، 1/73-75.

20 يُنظر: أبو داود، *السنن*،1/76-83.

21 ينظر: محمد أمين بن فضل الله المحبّي، *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*، (بيروت: دار صادر، د.ت) 1/395. الحسيني، *سلك الدرر*، 1/5-6. محمد بن علي الشوكاني، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، 1/11-2.

وفيها عشر طرق عن غير اللؤلؤي، وفيها ثلاثة طرق لابن داسه.

وفيها رسالة أبي داود لأهل مكة، وسماعات العلماء لها[22].

7.2.1. نسخة ابن شاد البشطاري

رمزها: ظ، وصاحبها: محمد بن منيع ابن شاد البشطاري المؤذِّن، تلميذِ المنذري[23]، أخذ هذه النسخةَ عن زميله العالم المتقِنِ النحْويّ محمد الميدومي (ت 683هـ)[24]، خاصةِ تلاميذ المنذري، وأخذ هو أصلَه عن أصل شيخِه المنذري الذي قرأه على ابن طبرزد.

كُتبت في القاهرة. وهي كثيرة الضبط مع محافظتها على الصحة، وفيها فوائدُ تخريجٍ، وتعريف، وحكمٍ على بعض الأحاديث. سمعَها العزّ بن عبد السلام، وعبد الوهاب بن خلف العلامي المعروف بابن بنت الأعزّ الشافعي، وغيرهم من العلماء الكبار[25].

8.2.1. نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة

رمزها: م، وهي من رواية ابن داسه.

وهي نسخة قديمة، صاحبها: الفقيه المفتي، الحسن بن داود، أبو عليّ السمرقندي (ت: 395هـ)[26]، تلميذُ ابن داسه مباشرة، وصديق الإمام الحاكم.

قوبلت هذه النسخة بنسخة أبي الحسن الماسَرجِسي (ت 384هـ) تلميذِ ابنِ الأعرابي.

سمعَها من أبي عليّ السمرقندي القاضي الحاكمُ أحمدُ الإسماعيلي.

وهي نادرة النقط، وعليها سماعٌ على صاعد بن منصور[27].

9.2.1. نسخة معارضة بنسخة أبي علي الغساني الجياني

وضعت لها رمز: غ، وهي في مكتبة السليمانية في إسطنبول، وقد كتبت في سنة 492هـ، بخط مغربي، وبلغت معارضة بنسخة الحافظ أبي عليّ الغساني الجياني سنة 495هـ، أي في حياة الإمام الغساني، وأُرجِّح أن تكون بخط تلميذِه الفقيه المحدِّث العدلِ الثقةِ ابنِ الملجوم[28] ـ جمَّاعةِ النسخ العتيقة، المتوفى 543هـ، فقد ورد في ترجمته: أنه دخل الأندلس في تلك السنة وقابَل أبا عليّ الغسانيَّ، واشترى منه نسختَه المتقَنة من (سنن) أبي داود بثمن باهظ، وقد قرئت على عبد الملك ابن البيطار سنة

---

22. يُنظر: أبو داود: *السُّنن*، 1/84-99.

23. لم أجد له ترجمة، وينظر تتلمُذه على المنذري: إبراهيم بن علي الشيرازي، *طبقات الفقهاء*، مح. إحسان عباس، (بيروت: دار الرائد، 1970م)، 180 في خاتمة الكتاب. وولدُه عثمان من أعيان المؤذِّنين أيضًا، ولد في القاهرة، وتوفي سنة 696هـ، وسمع منه الذهبي. يُنظر: الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 841/15. خليل بن أيبك الصفدي، *الوافي بالوفيات*، مح. أحمد الأرناؤوط، (بيروت: دار إحياء التراث، 2000م)، 334/19. وحفيدُه كذلك كان رئيسَ المؤذّنين، ذكَرَه خليل بن أيبك الصفدي، *أعيان العصر وأعوان النصر*، (القاهرة: دار الفكر المعاصر، 1998م)، 562/4.

24. يُنظر ترجمته: الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 504/15. الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 10/2.

25. ينظر: أبو داود، *السنن*، 1/100-108.

26. يُنظر: إبراهيم بن محمد الصريفيني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، مح. خالد حيدر، (بيروت: دار الفكر، 1414هـ)، 190. وعبد القادر بن محمد القرشي، *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*، (كراتشي: مير محمد كتب خانه، د.ت) 192/1.

27. يُنظر: أبو داود، *السُّنن*، 1/109-113.

28. يُنظر: محمد بن محمد المراكشي، *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*، (تونس: دار الغرب، 2012م)، 5/132-133)، الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 833/11.

534هـ أي في حياة ابن الملجوم، وفي آخرها (المراسيل) قرئت على الأشيري[29]، وعليها إجازة من المحدث أحمد الخولاني تلميذِ أبي ذر الهروي بإسناده إلى اللؤلؤي وذلك في سنة 543هـ، ومما قوَّى عزمي على ادعاء أن هذه النسخة لابن الملجوم أن كتب التراجم نصت على أن ابن الملجوم لقي الخولاني وأجاز له في إشبيلية.

لكني لست أجزم بذلك، بل هو غالب ظني، وعلى كل حال فالنسخة: إما بخط الإمام الغساني الجياني نفسِه، أو مأخوذة عنها بخط ابنِ الملجوم، أو غيرِه من تلاميذ الغساني المتقِنين، ومقابلةٌ بها في حياته.

ميزة هذه النسخة: أنها عن الإمام الجياني، عن ابن عبد البر، عن ابن عبد المؤمن ـ المعروف بابن الزيات، عن ابن داسه، عن أبي داود مباشرة. وأن الإمام الغساني كان قد قابل نسخته بأصل ابن داسه وابن الأعرابي والرملي أيضًا.

وأيضا كان قد قابل نسخته بأصل أحمد بن سعيد بن حزم الذي هو أضبط تلاميذ ابن الأعرابي. وأحمد بن سعيد هذا هو أيضًا تلميذُ حميدِ بن ثوابة وأحمد بن دحيم الراويين عن الرملي وقابل نسخته بكتابيهما[30].

فهي نسخة مُسنَدة بكبار الثقات، وأصلها مأخوذ من هذه الروايات الثلاثة، ثم هي مقابلة على رواية اللؤلؤي بعد ذلك، وعليها تصحيحات وتعليقات، ولا ننسى أن هذه النسخة خاصةً ـ إذا كان ترجيحي لنسبتها لابن الملجوم صحيحًا ـ نصَّ العلماء في كتب التراجم عليها، وأن العلماء عرفوا قيمتَها، وأنها اشتُريت بثمن باهظ.

وقد عاشت قرونًا بين يدي العلماء فعلى حواشيها تعليقات تذكر الإمامين النووي والعيني.

لكن فيها نقص حوالي (50) لوحة من أصل (400) لوحة، وأكملت بخط مشرقي لم أتعرف صاحبَه، لكن يُستدرك هذا النقص من نسخة أُخرى سأعرِّف بها في المطلب التالي.

10.2.1: نسخة ابن فُرْتُبِيب

رمزت لها: ف، وهي مأخوذة عن نسخة عليّ التنوخي[31] تلميذِ أبي علي الغساني، وكان قد قابل أصله بنسخة صديقه محمد القيسي[32] المعروف بـ: تلميذِ الغساني، وقد كُتبت في سنة 589هـ، كتبها: ابنُ فرتبيب[33]، وانتهت المقابلةُ للنسخة الأمّ التي نَسَخ منها سنة 496هـ[34]، ونسخةُ ابن فرتبيب نسخةٌ كاملة مصحَّحة، متقَنة جدًّا، بخط مغربي، في آخرها: (المراسيل)، و (رسالة

---

29 هو عبد الله بن محمد الأشيري، تلميذُ الصدَفيّ وابنِ العربي والقاضي عياضٍ، وذكره شاكر بن عبد الله التنوخي لنور الدين محمود بن زنكي، والأمير يوسف بن عليّ الملثم وهما في صحبته في الزيارة بالبقاع، وأثنَيا عليه خيرًا كثيرًا، فنقله الملك العادل إلى حلب، وقرّب له كتابته، وأقام يروي الحديث فيها. يُنظر: علي بن يوسف القفطي، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، مح. محمد أبو الفضل، (القاهرة: دار الفكر، 1982م)، 140/2.

30 يُنظر تفصيل ذلك في: محمد بن خير الإشبيلي، *فهرسة ابن خير الإشبيلي*، مح. محمد فؤاد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 88-90.

31 ينظر: القفطي، *إنباه الرواة*، 288/2، والذهبي، *تاريخ الإسلام*، 224/11.

32 ينظر: محمد بن عبد الله ابن الأبّار، *معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي*، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2000م)، 151. الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 811/11.

33 هو: سليمانُ بن داود بن يوسف الأسلميُّ الشَّيبيّ ـ لعلَّها الإلشي، ابنُ فُرْتُبِيبَ، بضمِّ الفاء وسكون الرّاء وضمِّ التاء المَعْلوّ وكسرِ الباء بواحدةٍ وياءٍ مَدّ وباءٍ بواحدة، رَوى عن محمد بن يوسف، وأبي العبّاس بن سَلَمةَ. (المراكشي، *الذيل والتكملة*، 67/2).

قلت: وترجمة المراكشي له بهذا الضبط لاسمه دلالةٌ على معرفته به معرفة غير ضعيفة، ونسخُه (سنن) أبي داود كاملًا لنفسه ثم لولديه من بعده، كما ذكر في خاتمة النسخة، مع الضبط والإتقان، والاهتمام بالمغايرات علامة على كونه من العلماء الصلحاء، وقد قرأت على الصفحة الأولى إجازةً بالسنن أخذَها ابن فرتبيب بينه وبين الغساني فيها رجُلان، وقد وصفَه الشيخُ المقروء عليه بـ: الفقيه النبيه، وأجازَ ابنَه معه، هذا ما استطعت أن أستشِفَّه، والخط الذي كتبت فيه الإجازة ليس واضحًا تمامًا، والله أعلم.

34 وقد وهِم الشيخُ شعيب في تحقيقه على (السنن) فذكر: أن هذه النسخة قوبلت في سنة 576هـ.

ووَهِم أيضًا فذكر: أن ابن فرتبيب قرأ النسخة على التنوخي (ت 514 هـ)، بل تواريخ وفياتهم لا تسمح بذلك، والذي في النسخة: "وجدت في الأم التي نسخت منها: قرأت هذا الكتاب..."، فابن فرتبيب ينقل ما رآه على النسخة، لا هو يقول أنه قرأ!!

يُنظر: سليمان بن الأشعث أبو داود، *السنن*، مح. شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، (بيروت: دار الرسالة، 2009م)، 103/1.

أبي داود لأهل مكة)، و (تسمية شيوخ أبي داود)، وقد قرئت على بعض العلماء، وكشفَت لنا المقصودَ من الرموز التي على نسخة غ.

11.2.1: تحفة الأشراف

إن (تحفة الأشراف) للمزي من أهم مراجع طالبِ العلم عامةً، والباحثِ عن المغايرات بين نسخ كتب السنة خاصةً، إذ الإمام المِزّيُّ مهتمٌّ جدًّا بذكر المغايرات، وهذا واضح غاية الوضوح في تُحفته، وبالنسبة إلى (سنن) أبي داود فإنه كانت بين يديه نسخ عتيقةٌ متقَنةٌ كثيرة، من بينها نسخةٌ أو نُسَخ من رواية ابن العبد، فإنه قد ذكر له (98) مغايرةً فيما أحصيت، وهو يذكر مغايرات رواة السنن الخمسة المشهورين، وبالإضافة إليهم فإنه يذكر بعض مغايرات الأشناني، وعبد الملك الرواس، وأحمد البصري، زيادةً على ما بين أيدينا من مغايرات الرواة، والكتاب غنيّ عن التعريف، وسوف أستفيد منه في ذلك في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

2. أنواع الاختلافات بين النُّسخ

لا بد لمعرفة مسوِّغات وجود المغايرات بين النسخ من استحضار المعطَيات التالية في ذهننا أولًا، وهي:

ـ أن أبا داود أملى سننه من بين خمس مئة ألف حديث يحفظها[35].

ـ وأنه ظلَّ ما يقارب أربعين عامًا يحدِّث[36].

ـ وأن اللؤلؤيَّ بقي عشرين سنةً ورّاقًا لأبي داود[37].

ـ وأن ابن داسه أقام أربع سنين يذهب كلَّ يوم إلى أبي داود[38].

ـ وأن ابنَ العبد سمع (السنن) من أبي داود ستَّ مرات[39].

ـ وأن الرملي لقِّب بوراق أبي داود، وهذا دليلٌ على طول ملازمته له[40].

ـ وأن المحدِّث يعتريه النشاط، والفتور حال التحديث.

قال الإمام مسلم: "وإن كان قد عرف في الجملة أن كلَّ واحد منهم قد سمع من صاحبه سماعًا كثيرًا، فجائز لكل واحد منهم أن ينزل في بعض الرواية، فيسمع من غيره عنه بعضَ أحاديثه، ثم يرسلَه عنه أحيانًا، ولا يسمّي من سمع منه، وينشط أحيانًا فيسمي الذي حَمل عنه الحديثَ ويترُك الإرسال، وما قلنا من هذا موجود في الحديث، مستفيضٌ من فعلِ ثقات المحدثين وأئمة أهل العلم"[41].

ـ وأن الرواة عن أبي داود ثقاتٌ.

ـ وأن عادة الأئمة في مصنفاتهم دائمًا التنقيح والتحقيق، والزيادة والنقصان، والتعديل.

---

35. حمد بن محمد الخطابي، *معالم السنن*، تح. أبو طاهر السلفي، (حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ)، 365/4.

36. يُستخلص هذا من كلام المحقق أبي طاهر السلفي أن أبا داود عرض سُننه على الإمام أحمد فاستحسنه، والإمام أحمد توفى 241هـ، وأبو داود ولد سنة 202هـ، يعني عرضه عليه وسِنُّه حوالي الـ 35عامًا، وتوفى وعمره 73 عامًا. يُنظر: أبو داود، *السُّنن*، 357/4-362 في مقدمة المحقق.

37. ابن نقطة، *التقييد*، 49.

38. الخطابي، *معالم السنن*، 370/4 في مقدمة المحقق.

39. محمد زاهد الكوثري، *رسالة أبي داود إلى أهل مكة*، (القاهرة: مطبعة الأنوار، 1369هـ)، 8.

40. الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، 433/7.

41. مسلم، *الصحيح*، 31/1 في المقدمة.

من ذلك ما حكى الإمام السيوطي عن الإمام مالك: "قال الكيا الهراسي في تعليقه في الأصول: إن (موطأ) مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبع مئة.

وأخرج أبو الحسن بن فهر في (فضائل مالك)، عن عتيق بن يعقوب قال: وضع مالك (الموطأ) على نحو من عشرة آلاف حديث فلم يزل ينظر فيه في كل سنة ويسقط منه حتى بقي منه هذا.

وأخرج ابن عبد البر، عن عمر بن عبد الواحد صاحبِ الأوزاعي قال: عرضنا على مالك (الموطأ) في أربعين يومًا فقال: كتاب ألَّفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يومًا ما أقلَّ ما تفقهون فيه"[42].

وكذلك كان الإمام أبو داود ينقِّح ويعدِّل، وقد ورد عنه ما يدل على ذلك:

قال اللؤلؤي: بعد الحديث (3035): "قال أبو داود: هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكارًا شديدًا. قال أبو عليّ اللؤلؤي: "ولم يقرأه أبو داود في العَرْضة الثانية"[43].

وقال أيضًا بعد حديث (908): "هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة"[44].

وقال الإمام الهاشمي الراوي عن اللؤلؤي: "والزيادات التي في رواية ابن داسه حذفها أبو داود آخرًا لأمرٍ رابَه في الإسناد"[45].

1.2. المغايرات التي منشؤها شك أحد الرواة، أو الرواية بالمعنى

المغايرات التي منشؤها الشك: هي التي ينطبق عليها قولُ الإمام السيوطي في (التدريب) حين تكلم عن وجوه الترجيح:

"القسم الثالث: الترجيح بكيفية الرواية، وذلك بوجوه: أحدها: تقديم المحكيّ بلفظه على المحكيّ بمعناه، والمشكوكِ فيه على ما عرف أنه مرويٌّ بالمعنى"[46].

فالمشكوك فيه أقوى من الرواية بالمعنى، لإشعاره بتيَقُّن راويه مما عدا اللفظة التي شكَّ فيها، وأن راويه حين شكَّ في لفظةٍ ما فكأنه لا يستحلُّ الرواية بالمعنى، بل يتقيَّد باللفظ.

وقد أكَّد هذا المعنى الإمامُ العيني ناقلًا عن ابن دقيق العيد حيث قال: "(أهريقوا عليه سجلًا من ماء ـ أو دلوًا من ماء) على ما نذكرها: اعتبار الأداء باللفظ، وإنْ كان الجمهور على عدم اشتراطه، وأن المعنى كافٍ، وتُحمل (أو) هَا هنا على الشك، ولا معنى فيه للتنويع، ولا للتخيير، ولا للعطف، فلو كان الراوي يرى جواز الرواية بالمعنى لاقتصر على أحدهما، فلما تردَّد في التفرقة بين الدلو والسجل وهما بمعنى: عُلم أن ذلك التردُّدَ لموافقة اللفظ"[47].

وفي كلام ابن عبد البر ما يزيد هذا المعنى وضوحًا، حيث قال رحمه الله: "قال طاووس: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز)[48]. هكذا رواه يحيى على الشك في تقديم إحدى اللفظتين، ... وهو حديث ثابت لا يجيء إلا من هذا الوجه، فإن صح أن الشك من ابن عمر أو ممن هو دونه: ففيه

---

42. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، *تنوير الحوالك شرح موطأ مالك*، (مصر: المكتبة التجارية، 1969م)، 6.

43. أبو داود، *السنن*، 631/3.

44. أبو داود، *السنن*، 29/2.

45. ابن نقطة، *التقييد*، 50.

46. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، *تدريب الراوي شرح تقريب النواوي*، مح. محمد عوامة، (المدينة المنورة: دار اليسر، 2016م)، 128/5.

47. محمود بن أحمد العيني، *نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار*، مح. ياسر إبراهيم، (قطر: وزارة الأوقاف، 2008م)، 89/1-90.

48. مسلم، "القدر"، (رقم 18). مالك بن أنس، *الموطأ*، مح. محمد فؤاد، (بيروت: دار إحياء التراث، 1985م)، "القدر"، رقم 4.

دليلٌ على مراعاة الإتيان بألفاظ النبيِّ صلى الله عليه وسلم على رتبتِها، وأظنّ هذا من ورع ابن عمر رحمه الله، والذي عليه العلماء استجازة الإتيان بالمعاني دون الألفاظ لمن يعرف المعنى، روي ذلك عن جماعة منهم منصوصًا"[49].

ـ **وأما ما كان من المغايرات بسبب الرواية بالمعنى**: فعلى الرواية بالمعنى عملُ العلماء قديمًا وحديثًا، لا سيما وقد عرفنا أن أصحابَ النسخ المعتمدات ثقاتٌ، والله أعلم.

2.2. المغايرات التي منشؤها تعدد وجوه الضبط في اللغة

من جملة أسباب اختلاف النسَخ: أن ترِد اللفظةُ ولم يضبطْها صاحبُها، فيرويها بالوجه الذي تجوز به من حيث اللغة، وقد نصَّ العلماء على ذلك:

ـ قال الإمام السيوطي: "فإن وجد في كتابه كلمة من غريب العربية غيرَ مضبوطة أشكَلت عليه: جاز أن يَسأل عنها العلماءَ بها، ويرويها على ما يخبرونه به، فعلَ ذلك أحمد، وإسحاق، وغيرهما، وروى الخطيب، عن عفان بن سلمة: أنه كان يجيء إلى الأخفش، وأصحابِ النحو يعرض عليهم نحو الحديث يُعربُه"[50].

حتى إن أفضل نُسَخِ البخاري وأوثقَها وأشدها اعتمادًا قد نالت قوَّتَها واعتمادها بأسباب عدة، ومن أهمها: أن الإمام اليونينيَّ قد عرض (صحيحَ البخاري) على رأس النُّحاة في وقته ابنِ مالك صاحبِ (الألفية) فضبطَه له بما تقتضيه اللغة.

قال الإمام القسطلاني مُبيّنًا ذلك: "وقد اعتنى عليّ ابن شيخ الإسلام ومحدّث الشام تقي الدين بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي رحمه الله تعالى بضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصلَه ب ... بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقتِه الإمامِ جمالِ الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وست مئة، ... وقد بالغ رحمه الله في ضبط ألفاظ الصحيح جامعًا فيه روايات من ذكرناه راقمًا عليه ما يدلُّ على مراده، ... فاللهُ تعالى يُثِيبه على قصده، ويُجزل له من المكرمات جوائز رفده، فلقد أبدع فيما رقم، وأتقن فيما حرَّر وأحكم، ولقد عوّل الناس عليه في روايات الجامع لمزيدِ اعتنائِه وضبطِه ومقابلتِه على الأصول المذكورة وكثرةِ ممارسته له، حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه: أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمال بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة إذا مرّ من الألفاظ يتراءى أنه مخالفٌ لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟، فإن أجاب بأنه منها شرع ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه"[51].

فالكلمة التي تُقرأ بوجهٍ واحدٍ تفيد معنى، والتي تُقرأ بأوجه متعدِّدةٍ تفيد معانيَ متعدِّدة، وقد تكلم العلماء على ضرورة تضلُّع طالب الحديث الشريف في اللغة العربية، وليس هذا مكانه، فلا أطيل بذكره.

3.2. المغايرات التي بسبب زيادة بعض الرواة على بعض

قد ذكرنا أن قول الهاشمي الراوي عن اللؤلؤي: أن أبا داود حذف الزيادات التي عند ابن داسه آخرًا لشيء رابه في الإسناد[52].

وهذا له احتمالان: الأول: تضعيف الزيادات التي عند ابن داسه؛ بناءً على هذه الجملة، وبناءً على أن اللؤلؤي كان آخرَ من سمع (السنن) من أبي داود.

---

[49] يوسف بن عبد البر، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، (المغرب: وزارة الأوقاف، 1387هـ)، 6/62-63.

[50] السيوطي، *تدريب الراوي*، 4/468-469.

[51] ينظر: البخاري، *الصحيح*، 1/3-4. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة*، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م)، 4/116. أحمد بن محمد القسطلاني، *إرشاد الساري*، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ)، 1/4.

[52] ابن نقطة، *التقييد*، 50.

ـ ومن أمثلة ذلك ما ذُكر في (ذيل الميزان): "عن عبيد الله بن عامر المكي، أخو عبد الرحمن بن عامر، وعروة بن عامر، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عن ابن أبي نجيح وتفرد بالرواية عنه.

روى السفيانان، عن ابن أبي نجيح، عن عبيد الله بن عامر، أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا. هكذا رويناه في مسند الحميدي، عن سفيان بن عيينة.

وفي كتاب (الأدب) للبخاري، عن عليّ بن المديني، وعن محمد بن سلام، فرَّقهما، كلاهما عن سفيان، وهكذا ذكره البخاري في (التاريخ)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، عن أبيه: أن الذي روى عنه ابن أبي نجيح هو: عبيد الله بن عامر.

والحديث المذكور عند أبي داود، عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي الطاهر بن السرح كلاهما عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن ابن عامر، ولم يسمِّه، هكذا في روايتنا من طريق اللؤلؤي[53]، ووقع في رواية ابن داسه، وابن العبد، عن أبي داود أنه قال: هو عبد الرحمن بن عامر، وقال المزي: فالظاهر أن أبا داود وهم في قوله "هو عبد الرحمن بن عامر"، وإن الصواب قول البخاري ومن تابعه: أنه عبيد الله بن عامر"[54].

ثم ذكر الإمام ابن حجر من وهم في ذلك من الأئمة، وبيَّن وفصَّل، فجزاه الله تعالى خيرًا.

ولعلَّ هذا من قبيل ما يُنزَّل عليه قولُ الهاشمي الآنفُ ذكرُه، مما رابَ الإمامَ أبا داود فحذفَه من رواية ابن داسه حين العَرْضة الأخيرة التي سمعَها اللؤلؤي، حيث إنه لما تردَّد في تسمية ابن عامر، أهو عبد الرحمن أم عبيد الله؟ حذفَ التسميةَ، وأبقى ما هو متيقِّنٌ منه، وهو كونه ابن عامر، والله أعلم.

الاحتمال الثاني: أن يكون حذفُه لها من باب التنقيح وحُسن التصنيف.

على أن بعض المحدِّثين كان يعتمد التحديث الأول، كما نقل الترمذي: "حدثنا عليّ بن خشرم، أخبرنا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، قال: قلت لأبي عثمان النهدي: إنك تحدثنا بالحديث، ثم تحدِّثنا به على غير ما حدَّثْتَنا؟ قال: عليك بالسماع الأول"[55].

هذا، وإن كلَّ واحد من رواة (السنن) ثقة، فزيادتُه على غيره زيادةُ ثقةٍ متصلةٌ بالسماع من الإمام أبي داود، وقد أيَّد هذا الكلام الإمامُ الذهبي حيث قال في ترجمة الحسن بن عليّ بن عفان العامري، أبي محمد الكوفي، ما نصه: "وذكر أبو القاسم ابن عساكر في (شيوخ النُّبَل): أن أبا داود روى عنه أيضًا، والذي في (سنن) أبي داود في عامة الروايات[56]: حدثنا الحسن بن عليّ قال: حدثنا يزيد بن هارون، وأبو عاصم، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن، عن عرفجة: أنه أصيب أنفه يوم الكُلاَب. هكذا رواه غير واحد، وزاد ابن داسه فيه فقال: حدثنا الحسن بن عليّ بن عفان. ولا ريب أن هذا مستندٌ قويٌّ في كون الزيادة من الثقة مقبولة، لكن الذي أجزمُ به أنه ليس هو ابن عفان<[57]. ثم ذكر سببَ جزمِه بأن الجماعة خالفوا ابن داسه في ذلك.

هذا وإن بعض الأحاديث حكم بضعفها أبو داود، ولم يوجد حكمُه في رواية اللؤلؤي، وتضعيفُه لها يتماشى مع قاعدته التي ذكرَها في رسالته لأهل مكة حين تحدث عن منهجه في سننه، من أنه يبيِّن ما كان فيه وهنًا شديدًا، وما سكت عنه فهو صالح"[58].

وإننا نجد الحديث الذي فيه وهن شديد، ولا نجد توهينَه من أبي داود في رواية اللؤلؤي، فيظنُّ من لم يطّلع على باقي الروايات أنه مما سكت عنه أبو داود، فيحسِّن الحديث تسرُّعًا، أو يتجرَّأ على انتقاد الإمام أبي داود وتخطئتِه بغير وجهِ حقٍّ، وقد

---

[53] أبو داود، "السُّنة"، (رقم 4904).

[54] عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي، *ذيل ميزان الاعتدال*، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م)، 154-155.

[55] الترمذي، *سنن الترمذي*، 243/6.

[56] أبو داود، "في الخاتم"، (رقم 4230).

[57] الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 313/6.

[58] ينظر: سليمان بن الأشعث أبو داود، *رسالة أبي داود إلى أهل مكة*، (بيروت: دار العربية، د.ت)، 28.

قال السخاوي: "ينبغي التوقُّف في نسبة السكوت إليه إلا بعد الوقوف على جميعِها، كما أنه لا يُنسب للترمذي القولُ بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك إلا بعد مراجعةِ عدَّةِ أصولٍ لاختلاف النسَخ في ذلك"[59].

ويضاف على ما ذكره الإمام السخاوي: أنه ينبغي أيضًا النظرُ في أحكام أبي داود في جميع (السنن) قبل الموضع الذي نريد الحكم عليه وبعده، فإنه قد يكتفي بتوهين الراوي عند أول ذكرٍ له في الكتاب مثلاً.

وبناءً على ما أسلفْتُ نستطيع أن نخلُص إلى النتيجة التالية: إن كلَّ زيادةٍ من زيادات الروايات على رواية اللؤلؤي يكون حكمُها من حيث القبولُ والردُّ بحسب حالِها، بعد دراستِها دراسةً وافية، والله أعلم.

لكن أو ليس الغلط أحدَ أسباب وقوع المغايرات؟ الجواب: بلى. والبيان في المطلب التالي.

4.2. المغايرات التي منشؤها الغلط

لا شك في وقوع الأخطاء من بعض النُّسَّاخ، أو الحفَّاظ، أو الرواة، ولذلك أمثلةٌ سأذكر بعضَها، لكن يهمُّني أن ألفتَ النظرَ والانتباه إلى ما فعلَه العلماءُ للتحقُّق، وهل تواردوا على الغلط أم ميَّزوه؟!

هذا مثال يوضِّح شدَّةَ تحَرِّي العلماء ورجوعَهم إلى مصادرَ حديثيَّةٍ ولغويَّةٍ وإلى كتب التراجم للكشف عن أخطاء النسَخ، والتنبيهِ عليها، وترجيحِ الصواب، قال السهارنفوري: "وقع في الحديث في النسخة المكتوبة، والمجتبائية: (هُذيم) -بالذال المعجمة- ابن ثربلة -بالثاء المثلثة-، وفي المجتبائية بعد الراء ميم، وفي المكتوبة بعد الراء موحدة، ولم أجد له ذكرًا إلا في (جامع الأصول)، فإنه قال: هُديم -بضم الهاء وفتح الدال المهملة وسكون الياء-، وثُرمُلة: ضم المثلثة وبالراء وضم الميم وباللام، ذكره في التابعين ومن بعدهم، وكذا نقل البيهقي في (سننه) من حديث أبي داود بسنده، وفيه هكذا: هُذيم بن ثرملة، ولكن وقع في هذا الحديث في رواية النسائي في المتن: هُريم بن عبد الله، وفي نسخة على الحاشية: هُديم، وقال في (القاموس) في هرم: كزبيرٍ: ابنُ عبد الله، انتهى.

وغلِط صاحبُ (العون)، فقال بعد قوله: هديم بن ثرملة: هكذا في بعض النسخ، وهو غلط، فإنه هديم بن عبد الله كما في رواية النسائي، انتهى. ومنشأ الغلط أن ما ذكره الحافظ في (الإصابة)، وابن الأثير في (أسد الغابة): هديم أو هريم بن عبد الله بن علقمة في الصحابة، ففهم صاحب (العون) أن الذي وقع في الرواية هو هذا، وليس كذلك، بل هو رجل آخر تابعي، كما ذكره في (جامع الأصول)"[60].

- وأختم بمثال فيه خطأ مؤثر في الحكم على إسناد الحديث لولا تنبُّه العلماء إليه، قال في (بذل المجهود) ما نصُّه: "2720- (حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، ثنا الوليد) أي: ابن مسلم القرشي (قال: سألت ثورًا) بن يزيد (عن هذا الحديث، فحدثني عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك الأشجعي نحوه)، وزاد في نسخة (العون)، وفي حاشية النسخة الكانفورية بين (عن جبير بن نفير) وبين قوله: (عن عوف بن مالك الأشجعي) لفظ: (عن أبيه)، وهو غلط شنيع من الكاتب، فإنه ليست هذه الزيادة في النسخة المصرية، ولا في رواية أحمد في (مسنده)، وليس لجبير رواية عن أبيه نفير، بل ليس نفير من الرواة"[61].

إنه من المقرر في أذهان الناس جميعًا أن العملَ البشريَّ عرضةٌ للخطأ، هذا أمر لا يحاجُّ في ثبوته أحدٌ، لكن كلَّما قلَّت نسبةُ الأخطاء عظُمت قيمةُ ذلك العمل، ولما كانت الأحاديث الشريفة بيانًا للقرآن الكريم، وكان القرآن محفوظًا بالحفظ الإلهي من التغيير والتبديل، اقتضى حفظُ القرآن الكريم حفظَ بيانِه، وكانت يد العناية الإلهيَّة متجلِّيةً في صونِ حديث النبيِّ صلى الله عليه وسلم باصطفاء جهابذةٍ أفنَوا أعمارَهم في خدمة الأصل الثاني من أصول هذه الشريعة الغرَّاء، فجاءت منخولةً ممحَّصة، مخدومةً مثْقَنةً، في أحسن صورة، وأكملِ مضمون، فجزاهم الله خيرًا، والحمد لله على ذلك.

---

[59] السهارنفوري، *بذل المجهود*، 71.

[60] السهارنفوري، *بذل المجهود*، 140/7.

[61] السهارنفوري، *بذل المجهود*، 407/9.

5.2. مغايرات التقديم والتأخير في الباب الواحد من كتاب السنة

- أولها: عند الحديث (4597): كان ترتيب الأحاديث في نسخة غ: (4597، 4598، 4600، ثم (باب من دعا إلى سنة) بدلاً من (باب لزوم السنة) وتحته حديث رقم 4601، ثم باب تحته 4599، 4596) ثم الأحاديث الزائدة الأربعة عشر.

وثانيها هو الحديث الذي برقم (4595)، والذي نسبه ابن حجر لابن العبد!، وقبل آخرها الحديث الذي هو برقم (4602). ثم باب التفضيل...

وترتيب الأحاديث في ف مثله تمامًا إلا أن حديث (4602) هو فيها آخر الأحاديث الزائدة.

- الحديث (4602) جاء في غ، وحاشية ك ضمنَ الأحاديث الزائدة التي من رواية ابن داسه وابن الأعرابي قبلَ آخرها، وفي ف: آخرَ هذه الأحاديث الزائدة.

قلت: قد يكون سبب مثل هذا: أن يفوت الناسخَ حديثٌ وهو ينقل من نسخة، ثم انتبه إليه بعد أن ابتدأ بكتابة الذي بعده، فلا يريد أن يسوِّد كتابَه، فيتمُّ الحديثَ الذي بدأ به، ثم يكتب الذي فاته، والله أعلم.

6.2. المغايرات في التبويب

إن سنن أبي داود لتحتاج إلى دراسة وافية من حيث مقاصد الإمام من ترتيب أحاديث كتابه، وترتيب أبواب الكتاب الواحد، وترتيب الأحاديث تحت الباب. فليس شيء من ذلك عند الإمام عبثيًّا، حاشاه، ولكننا نحتاج إلى الاطلاع على الخريطة الذهنية للإمام أثناء تصنيفه.

ويوضح ذلك إيرادُ الإمام أبي داود لحديث الحديبية واقتصارُه فيه على موقف المغيرة بن شعبة وضربِه يدَ عمِّه عروة دفاعًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، أورده بعد ذكر قصة سبّ سيدنا عليّ رضي الله عنه ليُعلم أن المغيرة ممن بايَعَ تحت الشجرة، فلا يحط من منزلته، ولا يقصر في توقيره وإكرامه[62]. وأعقبه بباب فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وباب النهي عن سبِّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا فقهٌ منه رضي الله عنه، وحسْنُ ترتيبٍ، وأدبُ أريبٍ.

قلت: لكن ليس كل اختلاف في الترتيب راجعٌ إلى أبي داود أو أحد رواة سننه، بل قد يكون من الناسخ، ويدل عليه ما على بداية نسخة ف، من أنه رتَّب الأبوابَ على كذا...، وفي وصف بعض نسخ السنن أنه من رواية ابن داسه لكنه على ترتيب رواية اللؤلؤي، وهذا من صنيع الناسخ ولا شكّ.

ومن أمثلة ذلك:

1- [باب شرح السنة] هذا التبويب من ك، وعلى حاشيته في نسخة (كتاب شرح السنة)، وهو كذلك في ع، غ، ف.

وفي غ، ف بعده تبويب: (تفرق الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم) وعليه رمز (بـ) وهو رمز رواية ابن الأعرابي فيهما.

2- الباب الثاني ـ باب النهي عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن

وهذا التبويب من ك، غ، ف.

وفي ص: باب مجانبة أهل الأهواء. لكن لا وجه له هنا، والأنسب هو تبويب ك، غ، ف.

3- الباب الثالث ـ باب مجانبة أهل الأهواء ـ

هذا التبويب من ك، غ، ف. وجاء في ص قبل الحديث الذي سبقه.

---

[62] نبه على ذلك السهارنفوري، *بذل المجهود*، 179/18. أبو داود، "السنة"، (رقم 4623).

3. أثر الاختلافات بين النسخ في المتون

إن لمغايرات الضبط فائدة عظيمة في إثراء المعاني، وأيضًا في إظهار المترادفات اللغوية، ولها أسباب عدَّة، فقد تكون هكذا وردت بها الرواية على الوجهين، وقد تكون بسبب عدم ضبط اللفظة في النسخة فيمليها الراوي بحسب الأوجُه التي تجوز قراءتها بها، وقد نص العلماء على ذلك:

قال الإمام السيوطي: "فإن وجد في كتابه كلمة من غريب العربية غير مضبوطة أشكلت عليه، جاز أن يسأل عنها العلماء بها، ويرويها على ما يخبرونه به، فعل ذلك أحمد، وإسحاق، وغيرهما، وروى الخطيب، عن عفان بن سلمة: أنه كان يجيء إلى الأخفش، وأصحابِ النحو يعرض عليهم نحو الحديث يُعربُه"[63].

مثال على ذلك:

- الحديث (4616):

"حدثنا محمد بن العلاء، عن ابن إدريس، أخبرنا حُصَين، عن هلال بن يِسّاف، عن عبد الله بن ظالم؛ وسفيانُ، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم المازني، سمعت سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل قال: لما قدم فلانٌ الكوفة أقام فلان خطيبًا، فأخذ بيدي سعيدُ بن زيد فقال: ألا تَرَى إلى هذا الظالم، فأشهدُ على التسعة أنهم في الجنة، ولو شهدتُ على العاشر لم آثم ـ قال ابن إدريس: والعرب تقول: آثم ـ قلت: ومَن التسعة؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حِراء: (أُثبتْ حراءُ، إنه ليس عليك إلا نبيٌّ أو صدِّيق أو شهيد) قلت: من التسعة؟ فقال: رسول الله، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، قلت: ومن العاشر؟ قال: فتلكَّأ هُنَيَّة ثم قال: أنا.

قال أبو داود: رواه الأشجعي، عن سفيان، عن منصور، عن هلال ابن يَساف، عن ابن حيان، عن عبد الله بن ظالم، بإسناده نحوَ معناه"[64].

المغايرات[65]:

(لم آثم): من ص، وفي ح، ع، غ، ف: (لم إِيْثَمْ)، وفي س، ك: (لم أَيْثَمْ).

وفي حاشية غ، ف: أن (إِيثَم) لغة لبعض العرب.

فالعلماء هنا كتبوا الكلمة وضبطوها بحسب ما يجوز في اللغة: فابن حجر كتبَها: (لم آثم)، وابن طبرزد والغساني ومن معهم كتبوها وضبطوها: (لم إِيْثَم9، والشيخ إلياس الكردي ويوسف الحنفي صاحبا نسختي ك، س كتبَاها وضبطاها: (لم أَيْثَم). وهذا تطبيق عملي لما ذكرنا.

قال العظيم آبادي: "(لم أيثم): بالإمالة، أي: لم آثم. قال الخطابي: لم أيثم لغة لبعض العرب يقولون أيثم مكان آثم"[66].

وفصَّل ابنُ رسلان في هذه المغايرة تفصيلًا، فقال رحمه الله: "(لم إيثم) بكسر الهمزة، وسكون المثناة تحت، وكسر الهمزة لغة لبعض العرب في (أأثم) وذلك أنهم يكسرون حرف المضارعة.

قال أبو جعفر الطوسي: هي لغة هذيل في نحو: تعلم، كما قرئ (ولا تركنوا) بكسر التاء، وسمع بعض العرب يقول في المسعى: إنك تِعلم ما لا نِعلم. بكسر التاء والنون، ونحو: تنطلق، الذي ماضيه بهمزة وصل، ومنه قرئ: (يوم تبيض وجوه وتسود

---

63. السيوطي، *تدريب الراوي*، 4/468-469.

64. أبو داود، "السُّنة"، (رقم 4616).

65. ـ وإتمامًا للفائدة: في الحديث مغايرةٌ أخرى هي: (بن ظالم المازني، سمعت سعيد..): من ص، وفي غيرها: (بن ظالم المازني، ذكر سفيان رجلاً فيما بينه وبين عبد الله بن ظالم المازني قال: سمعت سعيد..) وكأنه سبَق نظرُ الإمام ابن حجر إلى السطر الذي تحته حين نقْله من النسخة التي بين يديه، والله أعلم.

66. العظيم آبادي، *عون المعبود*، 12/400. وانظر: محمد السندي، *فتح الودود*، مح. محمد الخولي، (مصر: مكتبة لينة، 2010م)، 4/446.

وجوه)، وقرأ عبيد بن عمير وزر بن حبيش: (إياك نِستعين) بكسر النون، وعلى هذه اللغة لما كُسرت الهمزة في (إأثم) انقلبت الهمزة الأصلية ياءً.

(قال) عبد الله (ابن إدريس: والعرب) أي: جمهورهم وأكثرهم (تقول) لم (آثم) بمد الهمزة، كما {نستعين} وبفتح أوله قراءة الجمهور"[67].

هذا وقد تعرض لهذه اللفظة المنذري في حواشيه على سنن أبي داود المسمى (العِدُّ المورود) وهو مخطوط، فقال ناقلًا عن سيبويه: "من العرب من يكسر زوايد كل فعل مضارع ماضيه فعل ومستقبله يفعل إلا الياء.."[68].

قلت: وقد اشتهر عند المحدثين الاعتناء بالضبط، وخصصوا له أبوابًا في مؤلفاتهم، حتى أن أفضل نُسَخِ البخاري وأوثقَها وأشدها اعتمادًا قد نالت قوتَها واعتمادها بأسباب عدة، ومن أهمِّها: أن الإمام اليونيني قد عرض نسخته من صحيح البخاري على رأس النحاة في وقته ابنِ مالك صاحبِ (الألفية) فضبطَها له بما تقتضيه اللغةُ.

قال القسطلاني: "وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن عليّ ابن شيخ الإسلام ومحدّث الشام تقي الدين بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي رحمه الله تعالى بضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصله بـ... بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقتِه الإمامِ جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وست مئة، ... وقد بالغ رحمه الله في ضبط ألفاظ الصحيح جامعًا فيه روايات من ذكرناه راقمًا عليه ما يدل على مراده، ... فالله تعالى يثيبه على قصده، ويجزل له من المكرمات جوائز رفده، فلقد أبدع فيما رقم، وأتقن فيما حرر وأحكم.

ولقد عوّل الناس عليه في روايات الجامع لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة وكثرةِ ممارسته له، حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمال بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة إذا مرّ من الألفاظ يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني هل الرواية فيه كذلك؟، فإن أجاب بأنه منها شرع ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه"[69].

ومن أمثلة لأثر المغايرات في إثراء المعاني تزيد المسألة بيانًا، ضبط الفعل (يتقفرون):

جاء في الحديث (4662):

"1 ـ حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا كَهْمَس، عن ابن بُرَيدة، عن يحيى بن يَعْمُر قال: كان أولَ من تكلَّم بالقدَر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحُميدُ بن عبد الرحمن الحِمْيري حاجَّين، أو مُعتمِرَين، فقلنا: لو لقيْنا أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فَوَفَّقَ الله لنا عبد الله بن عمر داخلاً في المسجد، فاكتنفْته أنا وصاحبي، فظننت أن صاحبي سَيَكِلُ الكلامَ إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويَتَقَفَّرون العلم، يزعمون أنْ لا قدَرَ، والأمرُ أُنُفٌ!.

2 ـ فقال: إذا لقيتَ أولئك فأخبِرهم أني بريءٌ منهم، وهم بُرَآء مني، والذي يَحلفُ به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثلَ أُحدٍ ذهبًا فأنفقه ما قَبِل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال:

3 ـ أخبرني عمر بن الخطاب قال: بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذْ طلع علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثياب، شديدُ سوادِ الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر ولا نعرفه، حتى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفَّيه على فَخِذيه، ثم قال: يا محمد، أخبِرني عن الإسلام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإسلامُ أن تشهد أن لا إله

---

67. ابن رسلان، *شرح سنن أبي داود*، 18/150-151.

68. عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، *مخطوط العد* المورود، (تركيا: مكتبة السليمانية، رقم 130)، اللوحة 203.

69. البخاري، *صحيح البخاري*، 1/3-4. ابن حجر، *الدرر الكامنة*، 4/116. القسطلاني، *إرشاد الساري*، 1/40.

إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيمَ الصلاة، وتؤتيَ الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجَّ البيت إنِ استطعتَ إليه سبيلًا) قال: صدقتَ، قال: فعجبنا له: يسأله ويصدقه!.

4 ـ قال: فأخبِرني عن الإيمان، قال: (تؤمنُ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليومِ الآخر، وتؤمنُ بالقدر خيره وشرّه).

5 ـ قال: صدقتَ، فأخبرني عن الإحسان، قال: (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكنْ تَراه فإنه يراك).

6 ـ قال: فأخبِرني عن الساعة، قال: (ما المسؤول عنها بأعلمَ من السائل). قال: فأخبِرني عن أمارَتها، قال: (أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، وأن تَرَى الحُفَاة العُراة العالةَ رعاءَ الشاءِ يتطاولون في البنيان).

7 ـ قال: ثم انطلق، فلبث ثلاثًا، قال: (يا عمر، تدري من السائل؟) قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (فإنه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينَكم)"[70].

المغايرات:

فيه مغايرات كثيرة غير مؤثرة. مثل: (لا يُرى)، (لا نَرى) ضبطت بالوجهين في غ.

ومن المغايرات التي تؤثر في إثراء المعاني:

(يتقفرون) في حاشية غ: (تقفون)، وعليها رمز ابن الأعرابي.

وقد ذكر بعض الشراح[71] أنها في بعض النسخ بتقديم الفاء على القاف.

والشراح تعرضوا لهذا الخلاف وبيَّنوا معنى كل وجه من وجوه ضبطها، قال ابن رسلان:

"ويتقفرون العلم: بتقديم القاف على الفاء على المشهور، ومعناه: يطلبونه ويتبعونه، يقال: اقتفر أثره إذا تتبعه. وقرأها أبو العلاء ابن ماهان بتقديم الفاء وتأخير القاف. أي: إنهم يخرجون غامضه، ويبحثون عن أسراره.

وروي في غير كتاب مسلم: يتقفَّون. بواو مكان الراء، من قفوت أثره. أي: تتبعته، ومنه القفا، وكلُّها واضحة المعنى"[72].

وقال العظيم آبادي: "(ويتقفرون العلم): بتقديم القاف على الفاء أي: يطلبونه ويتتبعونه، وفي بعض النسخ بتقديم الفاء.

قال النووي: وهو صحيح أيضًا معناه: يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيّه"[73].

وقد زاد وجهًا آخر لضبط هذه اللفظة الإمامُ المنذري في حواشيه على (سنن) أبي داود المسمى العد المورود، فقال: "يتقفرون العلم: بتقديم القاف على الفاء، هذا هو الأشهر، ومعناه يخرجون غامضه ويبحثون عن أسراره، ولما كان هؤلاء القوم بهذه الصفة ثم قالوا تلك المقالة المبتدعة استعظمت منهم ورجحه بعضهم، وقيل: يتفقرون: يطلبون فقره وغرايبه، وقيل فيه: يتقعَّرون: بالعين، أي يطلبون قعره، أي: غامضه وخفيه، وروي: يتقفون بلا راء، من قفوته إذا اتبعته، ومنه القافة"[74].

قلت: ههنا أربعة ألفاظ: يتقَفَّرون، يتفَقَّرون، يتفَقَّوْن، يتقَعَّرون.

ولها معانٍ: أحدهما: يطلبون العلم ويتبعونه.

والثاني: يبحثون عن قعره، أي: غامضه، ويستخرجون خفيَّه.

---

[70] أبو داود، "في القدر"، (رقم 4662).

[71] ينظر: السهارنفوري، *بذل المجهود*، 104/13 في التعليقات.

[72] ابن رسلان، *شرح سنن أبي داود*، 237/18.

[73] العظيم آبادي، *عون المعبود*، 460/12. يحيى بن شرف النووي، *المنهاج*، (بيروت: دار إحياء التراث، 1392هـ)، 155/1.

[74] المنذري، *العد المورود*، اللوحة 206.

والثالث: يطلبون فقره وغرايبه.

وهذه المعاني وإن كانت تصُبُّ في وادٍ واحد إلا أن الثاني والثالث أشد مبالغة في الفعل من الذي قبله، وإن رسم الكلمة المحتمل لهذه الألفاظ جميعها لهو سبب أساسي في اختلاف ضبطها.

الخاتمة

إن البحث أوصلني إلى نتائج ألخِّصها فيما يلي:

ـ إن الإمام أبا داود في أعلى درجات الأمانة والدِّقَّة والتيقُّظ.

ـ وجود المغايرات بين النسخ بصفة عامة هو دليل ثبوت ما عداها.

ـ لا يُحكم بسكوت أبي داود إلا بعد الاطلاع على جميع رواياته، فقد يَسكت عن الحديث في رواية اللؤلؤي، ويكون قد تكلَّم عليه في رواية ابن الأعرابي مثلاً.

ـ (تحفة الأشراف) للمزي كتابٌ عظيم، ينبغي التنبه إليه والاعتناء به، فهو في باب مغايرات الروايات من حيث الزيادة والنقص أصلٌ عظيم.

ـ حاشية (العد المورود) حاشية عظيمة مهمة، ينبغي أن تدرس وتطبع، فهي في تهذيب الأسماء واللغات التي في (سنن) أبي داود، ولنا أن نقول: هي في شرح غريب حديث أبي داود، ولنا أيضًا أن نقول: هي في توضيح المشتبه من أسماء رواته، ومعاني كلماته.

ـ قوة الضبط سببٌ في إثراء المعاني، وإغناء المترادفات.

ـ الغالب الأكثر من المغايرات ليس بمؤثر لا في الإسناد ولا في المتن.

ـ قسم من المغايرات راجعٌ إلى الاشتباه في قراءة اللفظة، فرسمُها محتمِل لعدة أوجه، كـ: (يتقفرون، يتفقرون، يتقفون، يتقعرون).

ـ قسم من المغايرات هو زيادات سمعها بعض تلاميذ أبي داود منه، ولم يسمعها البعض الآخر.

ـ الزيادات التي في بعض الروايات على البعض الآخر هي زيادات ثقاتٍ، تُدْرَس كلُّ واحدة على حِدة، والحكم عليها يكون بحسب حالها.

ـ لم يكن علماؤنا يكتفون بقراءة كتابِ حديثٍ من نسخة واحدة، بل كانوا يقارنون بين النسخ ويعتنون بها، ويكررون النظر فيها حينًا بعد حين، وهذا سبيلُ كشفِ سهوٍ من سها ووهَم من وهِم من النسّاخ.

فهرس المصادر

ابن الأبّار، محمد بن عبد الله القضاعي. *معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي*. مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2000م.

البيهقي، أحمد بن الحسين. *السنن الكبرى*. مح. عبد الله التركي. مصر: مركز هجر، 2011م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة*. مح. محمد ضان. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م.

الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. *ذيل ميزان الاعتدال*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *تهذيب التهذيب*. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. مح. محمد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

الحسيني، محمد خليل. *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1988م.

الخطابي، حمد بن محمد، *معالم السنن*، حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. *تاريخ بغداد*. مح. بشار عواد. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002م.

ابن رسلان، أحمد بن حسين. *شرح سنن أبي داود*. مح. خالد الرباط ومجموعة. الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي، 2016م.

ابن عبد البَّر، يوسف بن عبد الله. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. المغرب: وزارة الأوقاف، 1387هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. *السنن*. مح. محمد عوامة. المدينة المنورة: دار اليسر، 2010 م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. *رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه*. مح. محمد الصباغ. بيروت: دار العربية، د.ت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. *السنن*. مح. شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي. بيروت: دار الرسالة العلمية، 2009م.

الذهبي، محمد بن أحمد. *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. مح. بشار عوّاد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م.

الذهبي، محمد بن أحمد. *سير أعلام النبلاء*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م.

لزركلي، خير الدين محمود. *الأعلام*. بيروت: دار العلم للملايين، 2002م.

السُّبكي، محمود خطاب. *المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود*. مح. أمين محمود. القاهرة: مطبعة الاستقامة، 1351هـ.

السندي، محمد بن عبد الهادي. *فتح الودود في شرح سنن أبي داود*. مح. محمد الخولي. مصر: مكتبة لينة، 2010م.

السهارنفوري، خليل أحمد. *بذل المجهود في حل سنن أبي داود*. مح. تقي الدين الندوي. الهند: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي، 2006م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. *تدريب الراوي شرح تقريب النواوي*. مح. محمد عوامة. المدينة المنورة: دار اليسر، 2016م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. *تنوير الحوالك شرح موطأ مالك*. مصر: المكتبة التجارية، 1969م.

الإشبيلي، محمد بن خير. *فهرسة ابن خير الإشبيلي*. مح. محمد فؤاد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الشوكاني، محمد بن علي. *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. *طبقات الفقهاء*. مح. إحسان عباس، بيروت: دار الرائد العربي، 1970م.

الصريفيني، إبراهيم بن محمد. *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*. مح. خالد حيدر، بيروت: دار الفكر، 1414هـ.

الصفدي، خليل بن أيبك. *أعيان العصر وأعوان النصر*. القاهرة: دار الفكر المعاصر، 1998م.

الصفدي، خليل بن أيبك. *الوافي بالوفيات*. مح. أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، 2000م.

العظيم آبادي، محمد شمس الحق. *عون المعبود شرح سنن أبي داود*. مح. عبد الرحمن محمد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1968م.

العيني، محمود بن أحمد. *شرح سنن أبي داود*. مح. خالد المصري. الرياض: مكتبة الرشد، 1999م.

العيني، محمود بن أحمد. *نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار*. مح. ياسر إبراهيم. قطر: وزارة الأوقاف، 2008م.

القرشي، عبد القادر بن محمد. *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*. كراتشي: مير محمد كتب خانه، د.ت.

القسطلاني، أحمد بن محمد. *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ.

القفطي، علي بن يوسف. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. مح. محمد أبو الفضل. القاهرة: دار الفكر العربي 1982م.

الكوثري، محمد زاهد. *رسالة أبي داود إلى أهل مكة*. القاهرة: مطبعة الأنوار، 1369هـ.

مالك، مالك بن أنس. *الموطأ*. مح. محمد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث، 1985م.

المحبّي، محمد أمين بن فضل الله. *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*. بيروت: دار صادر، د.ت.

المراكشي، محمد بن محمد. *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*. تونس: دار الغرب الإسلامي، 2012م.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*. مح. عبد الصمد شرف الدين. الرياض: الدار القيّمة، 1983م.

مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. *صحيح مسلم*. مح. محمد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. *مخطوط العد* المورود *-الحواشي على سنن أبي داود-*. تركيا: مكتبة السليمانية، رقم 130.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. *إكمال الإكمال*. مح. عبد القيوم عبد رب النبي. مكة: جامعة أم القرى، 1410هـ.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. *التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد*. مح. كمال الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م.

النووي، يحيى بن شرف. *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.

النووي، يحيى بن شرف. *الإيجاز في شرح سنن أبي داود*. مح. مشهور بن حسن آل سلمان. عمّان: الدار الأثرية، 2007م.